

Distr.: General
22 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانيتها المقترحة
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠١٨/٢٠١٧ الفترة	اعتمادات	٥٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧ الفترة	نفقات	٥٣ ٩٧٧ ٨٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧ الفترة	الرصيد الحر	٢٢ ٢٠٠ دولار
٢٠١٩/٢٠١٨ الفترة	اعتمادات	٥٢ ٩٣٨ ٩٠٠ دولار
٢٠١٩/٢٠١٨ الفترة (أ)	النفقات المتوقعة	٥٢ ٢٦٩ ٥٠٠ دولار
٢٠١٩/٢٠١٨ الفترة	النقص المتوقع في الإنفاق	٦٦٩ ٤٠٠ دولار
٢٠٢٠/٢٠١٩ العام	المقترح المقدم من الأمين العام	٥١ ٤١٠ ٧٠٠ دولار
٢٠٢٠/٢٠١٩ الفترة	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية	(١٢٥ ٤٠٠ دولار)
٢٠٢٠/٢٠١٩ الفترة	توصية اللجنة الاستشارية	٥١ ٢٨٥ ٣٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.		



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/73/755). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس بخصوص القوة على وجه التحديد.

ثانيا - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٠٠/٧١، مبلغا إجماليا ٥٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٥١ ٨٠٢ ١٠٠ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليا ٥٣ ٩٧٧ ٨٠٠ دولار (صافيه ٥١ ٥٤٤ ٤٠٠ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ١٠٠ في المائة. ويعكس الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، والبالغ ٢٢ ٢٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية، الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ٤٧٠ ٦٠٠ دولار، أي بنسبة ٢ في المائة) وتحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ١ ٤٦٣ ٨٠٠ دولار، أي بنسبة ٨,٧ في المائة)؛ (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (١ ٩١٢ ٢٠٠ دولار، أو ١٤,٦ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/615).

٣ - ويشير تقرير أداء الميزانية إلى أنه، خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أعيد توزيع مبلغ إجمالي ١ ٩١٢ ٠٠٠ دولار من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٤٨ ٠٠٠)، ومن المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (١ ٤٦٤ ٠٠٠)، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، لتغطية الزيادة في الاحتياجات من المرتبات التي تعزى إلى ارتفاع قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة (A/73/615، الفقرة ٢٦). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/738) في الفرع الرابع أدناه.

٤ - ولدى النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل القوة، كان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بدقة التقارير الشهرية لتحليل قوام القوات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٦)، والتفويض الفرعي للسلطة المتعلقة بإدارة الممتلكات (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٢٨ و ٣٢٩)، وتشكيل المجلس المحلي لحصر الممتلكات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣١). وتشير اللجنة إلى أن المجلس في تقريره

السابق قدم ملاحظات وتوصيات تتصل، في جملة أمور، بالتخلص من الأدوية المنتهية الصلاحية (A/72/5 (Vol II)، الفصل الثاني، الفقرة ٤٥١). وفي هذا الصدد، زُوِّدت اللجنة بمعلومات مستكملة تشير إلى أن عقداً جديد لإدارة النفايات، يشمل جمع الأدوية المنتهية الصلاحية والتخلص منها، قد أبرم وأن الدفعة الأولى من النفايات الطبية قد جمعت ودُمِّرت في شباط/فبراير ٢٠١٨.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

- ٥ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبْلِغَت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ما قدره ٤٠٠ ٥٨٩ ٣٩ دولار. أما في نهاية الفترة المالية الحالية، فمن المُقَدَّر أن يبلغ مجموع النفقات ٥٠٠ ٢٦٩ ٥٢ دولار، مما سيُسفر عن رصيد حر متوقَّع قدره ٤٠٠ ٦٦٩ ٦٦ دولار (١,٣ في المائة).
- ٦ - وُزِدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في القوة، التي كانت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، كالتالي:

معدل الشواغر	الوظائف المؤذون بها/المُعتمدة	الوظائف المشغولة (النسبة المئوية)	فئة الوظائف
	للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩		
			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
٣	٨٣٤	٨٦٠	الوحدات العسكرية
-	٦٩	٦٩	شرطة الأمم المتحدة
٢,٨	٩٠٣	٩٢٩	المجموع، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
			الوظائف المدنية
٢,٦	٣٧	٣٨	الوظائف الدولية
-	٤	٤	الوظائف الوطنية من الفئة الفنية
٠,٩	١١٤	١١٥	الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة
١٠٠	-	١	الوظائف الدولية تحت بند المساعدة المؤقتة العامة
١,٩	١٥٥	١٥٨	المجموع، الوظائف المدنية

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

- ٧ - وأُبْلِغَت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمَت على الدول الأعضاء كأعضاء مقرر لتغطية تكاليف قوة الأمم المتحدة في قبرص منذ إنشائها قد بلغ، حتى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، ما قدره ٠٠٠ ١٩١ ٦٨٧ دولار. وبلغت المدفوعات التي وردت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ما قدره ٠٠٠ ١٩١ ٦٦٣ دولار، مما نشأ عنه رصيد حر قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٤ دولار. وفي ٢٧ شباط/فبراير، بلغ الرصيد النقدي المتاح للقوة ٠٠٠ ٥٤٨ ٧ دولار، أي ما يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره ٠٠٠ ٩٠٩ ٩ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر، على سبيل المثال، قراري الجمعية العامة ٣٠٣/٧١، الفقرة ٣، و ٢٩٥/٧٢، الفقرة ٣).

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أنه قد تمت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وصُدِّقَ على المعدات المملوكة للوحدات وسُددت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٢١١ ٠٠٠ دولار، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، سُدد مبلغ ١ ٧٢٦ ٠٠٠ دولار لتسوية ٢٨٨ مطالبة منذ إنشاء القوة؛ وما زالت ثمة مدفوعات معلقة بشأن ٨ مطالبات. وتأمل اللجنة أن تُسَوَّى المطالبات التي لم ينظر فيها بعد على وجه السرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

٩ - حدد مجلس الأمن الولاية المسندة إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في قراره ١٨٦ (١٩٦٤). ووافق المجلس، في قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على أحدث تمديد لولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

١٠ - ويشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن القوة ستواصل حفظ القانون والنظام في المنطقة العازلة، ولا سيما أنه من المتوقع أن تستمر الأنشطة المدنية وتزداد وسيظل مطلوباً من القوة أن تضطلع بمزيد من العمل للتقليل من أي تصاعد محتمل في حدة التوتر وإدارته (A/73/738، الفقرة ٧). وستواصل القوة تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل تدعيم الظروف الملائمة لاستئناف محادثات التسوية (المرجع نفسه، الفقرة ٨). وحسبما أكد مجلس الأمن في قراره ٢٤٣٠ (٢٠١٨)، ستقوم القوة بدعم تعزيز الاتصال بين المجتمعات المحلية من خلال هيكلها اللامركزي الجديد (A/73/738، الفقرة ١١) وتعزيز مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢ و ١٣). وكما هو الحال في الفترات السابقة، ستواصل القوة جهودها الرامية إلى الحد من بصمتها البيئية (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). وترد معلومات عن افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ في الفرع أولاً - باء من تقرير الأمين العام.

١١ - وطلب مجلس الأمن، في أحدث قرار له بشأن القوة، ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، مرة أخرى، أن تنفذ القوة تنفيذاً كاملاً، في حدود الموارد القائمة، التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للقوة الذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/1008). ويشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن مقترحه لميزانية الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ يجسد تنفيذ ما تبقى من التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للقوة الذي يشمل تعزيز قدرة الاتصال والمشاركة لدى القوة على نطاق القطاعات وإكمال إعادة تنظيم دعم البعثة (A/73/738، الفقرة ١٠؛ وانظر أيضاً الفقرة ١٣ أدناه).

١٢ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام، ستواصل القوة التعاون مع بعثات حفظ السلام الأخرى في المنطقة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في قبرص تتلقى الدعم من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للمشاركة في المبادرة الإقليمية لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك، عند الاقتضاء، لمسائل إسداء المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسلوك والانضباط. وتقدم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هذه الخدمات على أساس عدم استرداد التكاليف، حيث لا تتحمل قوة الأمم المتحدة في قبرص سوى التكاليف المباشرة ذات الصلة، مثل السفر. وإضافة إلى ذلك، تتلقى قوة الأمم المتحدة في قبرص الدعم من موظف واحد من فئة الخدمات العامة يعمل ضمن مكتب الدعم المشترك في الكويت لتوفير الخدمات المتعلقة بتجهيز المرتبات للموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين التابعين للقوة.

إعادة هيكلة عنصر دعم البعثة

١٣ - حسبما أوصى به الاستعراض الاستراتيجي للقوة (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، يقترح الأمين العام إكمال إعادة تنظيم دعم البعثة، بما في ذلك عمليات نقل وإعادة انتداب لعدد من الوظائف (A/73/738)، الفقرتان ٩ و ١٠؛ وانظر أيضا الفقرة ٢٥ أدناه). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد اقترح، في التقرير السابق للأمين العام، أن يُعاد تنظيم عنصر الدعم بالقوة بما يتماشى مع مواءمة هياكل دعم البعثات في البعثات الميدانية (A/72/735، الفقرة ١٤). وتشير اللجنة أيضا إلى أن العديد من عمليات إعادة الهيكلة لعنصر الدعم قد اضطلع بها في عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. وترى اللجنة أنه عقب إكمال عمليات إعادة الهيكلة الجارية، هناك حاجة إلى فترة من الاستقرار وإجراء تقييم لفعالية الهياكل التي أعيد تنظيمها. وتقدم اللجنة الاستشارية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام مزيدا من التعليقات عن هذه المسألة (A/73/755).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٤ - تبلغ الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ما قدره ٧٠٠ ٤١٠ ٥١ دولار (باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية والبالغة ٤٣٧ ٤٠٠ دولار)، مما يمثل انخفاضا قدره ٢٠٠ ٥٢٨ ١ دولار، أو ٢,٩ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس ذلك الأثر المشترك المترتب على أوجه التخفيض المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٨١ ٥٠٠ دولار، أو ٠,٨ في المائة)، وبند الموظفين المدنيين (٣٠٠ ١٣٤ دولار، أو ٠,٩ في المائة)، وبند التكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٢١٢ ١ دولار، أو ٧,٨ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/73/738).

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بموجب أحكام اتفاق مركز القوات، تبلغ التبرعات العينية من حكومة قبرص للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ما قدره ٤٣٧ ٤٠٠ دولار وأن قيمة التبرعات العينية غير المدرجة في الميزانية للفترة نفسها تُقدّر بمبلغ ٥٠٠ ٨٩٢ دولار. وتلاحظ اللجنة مع التقدير استمرار تقديم التبرعات.

١ - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

الفترة	الوظائف المأذون بها للفترة (أ) ٢٠١٩/٢٠١٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٨٦٠	٨٦٠	-
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٩	-

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٦ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ما قدره ١٠٠ ٩٢٦ ٢١ دولار، أي بانخفاض قدره ١٨١ ٥٠٠ دولار، أو ٠,٨ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعزى الانخفاض أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند بدل الإقامة المقرر للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، الذي يعزى أساسا إلى اقتراح نشر عدد أقل من

ضباط الأركان وإلى انخفاض قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة؛ (ب) عدم الحاجة إلى تكاليف الشحن اللازمة لإعادة المعدات المملوكة للوحدات؛ (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض التكاليف عما كان متوقعاً من الرحلات الجوية المستأجرة التجارية لتناوب القوات. وستقابل الانخفاض جزئياً زيادة في الاحتياجات لسداد تكاليف الأفراد العسكريين، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدل السداد الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٨٥.

١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الوظائف المدنية

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق
الوظائف			
الوظائف الدولية	٣٨	٣٨	-
الوظائف الوطنية من فئة الفنية	٤	٦	٢
الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة	١١٥	١١٥	-
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الوظائف الدولية	١	٢	١
المجموع	١٥٨	١٦١	٣

(أ) الوظائف الدولية تحت بند المساعدة المؤقتة العامة.

١٨ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٢٣١ ٠٠٠ دولار، أي بانخفاض قدره ٣٠٠ ١٣٤ دولار، أو ٠,٩ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن الانخفاض يُعزى في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند الوظائف الدولية، الذي يُعزى أساساً إلى انخفاض معدلات مرتبات الموظفين الدوليين استناداً إلى جدول المرتبات المنقح، ويقابل ذلك جزئياً تطبيق معدل شغور أدنى قدره ٧ في المائة، مقارنة بالمعدل البالغ ١٠ في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ واقتراح إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ (انظر الفقرة ٢٤ أدناه)؛ (ب) زيادة الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، التي تعزى أساساً إلى اقتراح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة (انظر الفقرة ٢٣ أدناه).

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

١٩ - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور بالنسبة للوظائف المدنية، بما في ذلك: (أ) متوسط معدلات الشغور الفعلية والمدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) المعدل المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ومتوسط المعدلات الفعلية لفترة الأشهر الثمانية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى

٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩: (أ) أعلى من متوسط المعدلات الفعلية والمعدل الفعلي لكل من الوظائف الدولية والوطنية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ (ب) أدنى من كل من متوسط المعدلات الفعلية والمعدل الفعلي للوظائف المؤقتة الدولية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

معدلات الشغور

(النسبة المئوية)

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧				
معدل الشغور المقترح	معدل الشغور المقترح	معدل الشغور المقترح	المعدل المدرج في الميزانية	المعدل المدرج في الميزانية	المعدل المدرج في الميزانية	المعدل المدرج في الميزانية
٧٤٠	—	٥٤٦	١٠٤٠	٥٤٤	٦٤٠	الوظائف الدولية
١٦٤٧	—	٧٤١	٢٥٤٠	٥٠٤٠	—	الوظائف الوطنية من فئة الفنية
٢٤٠	٠٤٩	١٤٥	٢٤٠	١٤٧	٤٤٠	الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة
٢٥٤٠	١٠٠٤٠	١٠٠٤٠	٥٠٤٠			الوظائف الدولية المؤقتة

٢٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه كان هناك ما مجموعه ٤ وظائف شاغرة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩، وتشمل ٣ وظائف دولية (١ ف ٤ و ٢ (من فئة الخدمة الميدانية)) ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة. ولم تظل أي من الوظائف شاغرة لأكثر من سنتين.

٢١ - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن معدلات الميزانية الفعلية في وقت إعداد الميزانية، فينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٢ - هناك ما مجموعه ١٦١ من الوظائف المدنية الثابتة والمؤقتة المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، منها ٣٨ وظيفة دولية و١٢١ وظيفة وطنية (٦ وظائف وطنية من الفئة الفنية و١١٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، ووظيفتين من الوظائف المؤقتة الدولية ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ومقارنةً بالوظائف الثابتة والمؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تشمل مقترحات التوظيف للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة صافية بوظيفتين وطنيتين اثنتين من الفئة الفنية ووظيفة دولية مؤقتة واحدة. وتعكس مقترحات التوظيف أيضاً إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ (انظر الفقرة ٢٤ أدناه)، وكذلك نقل وإعادة انتداب ١٥ وظيفة أساساً من أجل إكمال عملية إعادة هيكلة عنصر دعم البعثة (انظر الفقرة ١٣ أعلاه).

٢٣ - ويقترح الأمين العام في تقريره إنشاء وظيفتين ثابتتين ووظيفة واحدة مؤقتة على النحو التالي: وظيفتان لمعاونين اثنين للشؤون المدنية من فئة الوظائف الفنية الوطنية، ووظيفة واحدة لموظف الموارد البشرية برتبة ف-٣ ممول من المساعدة المؤقتة العامة. وفيما يتعلق بالإنشاء المقترح لوظيفتي معاون للشؤون المدنية، يُشير تقرير الأمين العام إلى أنّ هاتين الوظيفتين ستدعمان تنفيذ استراتيجية بناء الثقة بين الطائفتين من خلال التواصل والتعاون والاتصال مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني في القطاع ١ الذي لا يلقي، على عكس القطاعات الأخرى، دعماً بوظائف وطنية من الفئة الفنية. وسيكفل إنشاء الوظيفتين توفير الناطقين بكل من اللغتين التركية واليونانية في كل قطاع (A/73/738)، الفقرتان ٣٣ و ٣٤. وفيما يتعلق بالوظيفة المؤقتة المقترحة لموظف واحد للموارد البشرية من الرتبة ف-٣، يشير الأمين العام إلى أن إنشاءها سيوفر القدرة اللازمة لمعالجة أوجه القصور وعدم رضا العملاء والنقص المسجل في السنوات الأخيرة ضمن مجال تنمية القدرات المهنية والتدريب وتعيين الموظفين وإحاقهم بوظائفهم (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الوظيفة المؤقتة ستساعد أيضاً على معالجة أوجه القصور التي حددتها هيئات الرقابة فيما يتعلق بإدارة وتنظيم دعم الخدمات الطبية، في ظل غياب موظف مدني للشؤون الطبية، وكذلك على إحراز المزيد من الامتثال للسياسة العامة المتبعة بشأن شراء التذاكر مسبقاً (انظر الفقرة ٣٧ أدناه). وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفتي المعاوين للشؤون المدنية من الفئة الفنية الوطنية وعلى الوظيفة المؤقتة لموظف الموارد البشرية برتبة ف-٣.

٢٤ - وفيما يتعلق برفع مستوى الوظيفة برتبة ف-٣ لموظف الشؤون الجنسانية، يشير الأمين العام إلى أن هذا الاقتراح يستند إلى توسيع نطاق مسؤوليات الوظيفة لتشمل، بالإضافة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في عملية السلام السياسية في قبرص (على نحو ما أكدته مجلس الأمن في قراره ٢٤٣٠ (٢٠١٨))؛ وهم مجال من المسؤوليات لم يتم توقعه بالكامل في وقت إنشاء هذه الوظيفة (انظر A/73/738، الفقرتان ٢٢ و ٢٣). ومع ذلك، تُذكر اللجنة الاستشارية بأنه عندما اقترح إنشاء الوظيفة خلال فترة الميزانية ٢٠١٧/٢٠١٨، كان الأمين العام قد توخى بالفعل جملةً من المسؤوليات تشمل تصميم أدوات ترشد النهج الذي تتبعه القوة إزاء دور المرأة في العملية السياسية، بما في ذلك تعزيز مشاركة المرأة في العملية المتمثلة في إيجاد تسوية دائمة في قبرص، وذلك من أجل ضمان بلوغ الأهداف التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن (A/71/763، الفقرة ٢٠). وعلاوة على ذلك، ورد في تقرير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد نظمت أو دعمت أكثر من ٣٠٠ من الأنشطة الرسمية المشتركة بين الطائفتين التي حضرها ممثلون عن منظمات المجتمع المدني النسائية، و١١ اجتماعاً لتحسين التصورات العامة لدور المرأة في إيجاد تسوية سياسية مستدامة (A/73/615، الإنجاز المتوقع ١-١). واللجنة ليست مقتنعة بأن مسؤوليات الوظيفة قد توسعت بشكل كبير منذ إنشائها، وهي توصي بعدم الموافقة على المقترح الداعي إلى رفع مستوى الوظيفة برتبة ف-٣ لموظف الشؤون الجنسانية.

٢٥ - وكما هو مبين في الفقرة ١٣ أعلاه، تنطوي المرحلة الأخيرة من إعادة تنظيم هيكل دعم البعثة على النقل المقترح لقسم المشتريات بأكمله (١ ف-٤ و ٧ من فئة الخدمات العامة الوطنية) ولاتنين من موظفي الخدمات العامة الوطنية (مساعد إداري ومساعد لشؤون المطالبات) إلى قسم إدارة سلسلة الإمداد، وكذلك نقل موظف إداري واحد برتبة ف-٣ إلى مكتب رئيس دعم البعثة (A/73/738)، الفقرات ٢٤ و ٤٤-٤٥ و ٥٠). وهناك أيضاً اقتراح بإعادة ندب الوظيفة الثابتة لنائب رئيس دعم البعثة (ف-٥) لتصبح وظيفة رئيس قسم إدارة سلسلة الإمداد (ف-٥)، وذلك بغية ضمان التكامل الفعال لمهام إدارة سلسلة الإمداد على نطاق البعثة.

٢٦ - واللجنة الاستشارية توصي، رهناً بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢٤ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات المقترحة للفترة الفرق	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
التكاليف التشغيلية	١٤ ٢٥٣ ٦٠٠	١٥ ٤٦٦ ٠٠٠
	(١ ٢١٢ ٤٠٠)	

٢٧ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما مقداره ١٤ ٢٥٣ ٦٠٠ دولار، أي بنقصان قدره ١ ٢١٢ ٤٠٠ دولار، أو ما يعادل نسبة ٧,٨ في المائة مقارنةً بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. ويقترح الأمين العام تخفيضات تحت معظم بنود الإنفاق، بما في ذلك المرافق والهياكل الأساسية (٩٨٢ ٠٠٠ دولار، أو ما يعادل ١٣,٤ في المائة)، والعمليات الجوية (٢١٠ ٦٠٠ دولار، أو ما يعادل ٨,٢ في المائة)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٧٥ ٣٠٠ دولار، أو ما يعادل ٤,٥ في المائة)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٨ ٩٠٠ دولار، أو ما يعادل ٢,٥ في المائة)، والسفر في مهام رسمية (٣ ٥٠٠ دولار، أو ما يعادل ١,٣ في المائة). وهذا الانخفاض في الاحتياجات سيقابله جزئياً زيادة تحت بند النقل البري (٧٠ ٠٠٠ دولار، أو ما يعادل ٣,٢ في المائة) وبند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (١٧ ٩٠٠ دولار، أو ما يعادل ٥٤,١ في المائة).

النقل البري

٢٨ - تصل الموارد المقترحة للنقل البري في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢ ٢٥٧ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٧٠ ٠٠٠ دولار أو ما يعادل نسبة ٣,٢ في المائة، تعزى بالأساس إلى الاقتناء المقترح لعدد أكبر من المركبات وإلى الزيادات المتوقعة في تكلفة الإصلاح والصيانة، التي يقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند استئجار المركبات بالدرجة الأولى.

٢٩ - وقد رُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات تشير إلى أن القوة تعتمد شراء ٢١ مركبة، بما في ذلك حافلتان صغيرتان تحلان محل المركبات التي تجاوزت عمرها الاقتصادي المفيد، و ١٩ مركبة أخرى كجزء من السنة الثالثة من الخطة الخمسية لاستبدال المركبات المستأجرة بمركبات مملوكة للأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة أن نسب المركبات إلى الموظفين في قوة الأمم المتحدة تفوق النسب القياسية لثمانية من فئات من الموظفين الدوليين والأفراد العسكريين. وتأمل اللجنة في أن يتم بذل جهود لمواءمة عدد مركبات القوة مع النسب القياسية المقررة، وأن يتم ضمن سياق الميزانية المقبلة الإبلاغ عن نتائج هذه العملية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالاحتياجات البالغة ٤١٩ ٥٠٠ دولار واللازمة لإصلاح المركبات وصيانتها، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستعراض، بأنّ الزيادة بنسبة ٩,٨ في المائة مقارنةً بالاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ مردّها إلى قدم عمر جزء كبير من أسطول القوة. بيد أن اللجنة غير مقتنعة، في ضوء عمليات الشراء الأخيرة والمقررة للمركبات، بوجود ما يبرر بالكامل الزيادة في الاحتياجات لتغطية تكاليف أعمال التصليح والصيانة.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالإبقاء على مستوى الموارد المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ومن ثم إجراء تخفيض قدره ٧٠ ٠٠٠ دولار في الاحتياجات المقترحة تحت بند النقل البري.

الخبراء الاستشاريون

٣٢ - قيمة الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين البالغة ٥١ ٠٠٠ دولار تعكس وجود زيادة بمبلغ ١٧ ٩٠٠ دولار، أو ما يعادل نسبة ٥٤،١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن ازدياد الاحتياجات يعزى أساساً إلى ضرورة الاستعانة بخبرين استشاريين إضافيين لدعم الأنشطة المشتركة بين الطائفتين، وكذلك إلى الخدمات الاستشارية المقترحة من أجل تقييم الظروف البيئية لمرافق القوة تمشياً مع خططها البيئية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاستشارات المقترحة ستُساعد في تنفيذ تدابير بناء الثقة للمجتمع المدني والنساء والشباب، وفي تعزيز الاتصالات بين الطائفتين وزيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية السلام من خلال وسائط الإعلام المجتمعية. وترى اللجنة أن الأنشطة ذات الصلة ينبغي أن يضطلع بها أفراد القوة، لا سيما ضمن سياق تعزيز قدرتها على الاتصال والتعاون المنقذ كجزء من الاستعراض الاستراتيجي للقوة، وأن يضطلع هؤلاء أيضاً بالتوسعة المقترحة لعنصر الشؤون المدنية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (انظر الفقرتين ١١ و ٢٣ أعلاه). لذلك، توصي اللجنة بخفض الاحتياجات الإضافية من الموارد للخبراء الاستشاريين بنسبة ٥٠ في المائة.

التدريب

٣٣ - تصل قيمة الموارد المقترحة للتدريب للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى مبلغ ١١٠ ٦٠٠ دولار (يشمل ٧٨ ٢٠٠ دولار تحت بند السفر في مهام رسمية، و ٣٢ ٤٠٠ دولار تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى)، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ١٥ ٢٠٠ دولار، أو ما يعادل نسبة ١٥,٩ في المائة مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ التي بلغت ٩٥ ٤٠٠ دولار (A/73/738، الفقرة ٥٦). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الزيادة في الاحتياجات مردها إلى ارتفاع عدد دورات التدريب وزيادة المشاركة المطلوبة لتيسير الاحتياجات التشغيلية. واللجنة ليست على اقتناع بأن الزيادة في الاحتياجات لها ما يبررها بالكامل، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الساكنة نسبياً لأنشطة القوة. لذلك توصي اللجنة بالإبقاء على مستوى الموارد المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وبتقليص الحجم المقترح لموارد التدريب بمقدار ١٥ ٢٠٠ دولار.

٣٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأ بتوصياتها الواردة في الفقرات ٣١ و ٣٢ و ٣٣ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

التوازن بين الجنسين

٣٥ - زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيعاً بالنسبة المئوية لأفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حسب نوع الجنس. واللجنة تشني على القوة لتحقيقها التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيها الدوليين، وتشجّعها على بذل المزيد من الجهود لبلوغ التوازن بين الجنسين داخل عنصر الموظفين الوطنيين التابع لها.

الوظائف المدنية بحسب نوع الجنس في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

الفئة/الرتبة	إناث (النسبة المئوية)	ذكور (النسبة المئوية)
الوظائف الدولية		
ف-٥ وما فوقها	٥٠	٥٠
ف-١ إلى ف-٤	٥٠	٥٠
الخدمة الميدانية	٥٠	٥٠
الوظائف الوطنية من الفئة الفنية	١٠٠	-
الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة	٣٨	٦٢

المبادرات البيئية

٣٦ - تعزيزاً لالتزام القوة بتخفيض أثرها البيئي، تتضمن الميزانية المقترحة مخصصات لمواصلة استثمارات القوة الجارية في مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل بناء محطات الطاقة الكهروضوئية، وتركيب الإضاءة الأمنية التي تعمل بالطاقة الشمسية، والاستعاضة عن نُظُم توليد الطاقة القديمة بمولدات هجينة تعمل بالديزل (A/73/738، الفقرة ١٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ التكاليف الإجمالية للإمداد والتركيب ضمن إطار استثمارات القوة في مشاريع الطاقة الكهروضوئية، البالغة ١,٧ مليون دولار، قد تم توزيعها على أربع من فترات الميزانية، اعتباراً من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وإلى غاية الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهي من المتوقع أن تحقق وفورات سنوية تقدّر بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار عند الانتهاء من المشاريع وإتمام الربط بالشبكة الوطنية. وفي إطار المبادرات البيئية الأخرى، ستواصل القوة أيضاً استعراض موجوداتها من مركبات الركاب الخفيفة بغرض الاستعاضة عنها بنماذج أكثر كفاءة في استهلاك الوقود (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). واللجنة تُرحّب بالمبادرات البيئية التي اضطلعت بها القوة، وتشجّعها على تحقيق مكاسب أكثر من الكفاءة في استخدام الطاقة.

السفر في مهام رسمية

٣٧ - تصل الموارد المقترحة للسفر المتعلق بالبعثة إلى مبلغ ٣٠٠ ٢٥٦ دولار بالنسبة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهو ما يمثل نقصاناً بمقدار ٣ ٥٠٠ دولار، أو ما يعادل نسبة ١,٣ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مستوى امتثال القوة لسياسة الحجز المسبق للسفر في مهام رسمية قد بلغ ٤١,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، في مقابل نسبة ٢٨,٦ في المائة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. واللجنة، مع إقرارها

بالتحسينات التي حققتها القوة، تشير إلى أنّ الجمعية العامة كانت قد أعربت، في مناسبات متعددة، عن قلقها إزاء انخفاض مستوى الامتثال للتوجيهات السياسية بشأن الشراء المسبق؛ وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود، ولا سيما ضمن المجالات التي يمكن فيها التخطيط للسفر بشكل أفضل (انظر أيضا A/73/779، الفقرة ١٦).

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٣٨ - هناك مبلغ ١٠٠ ٣٢٠ دولار مقترح لتغطية تكاليف خدمات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام المقدّمة بموجب اتفاق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/73/738، الفقرة ٦٠). وتشمل الأنشطة المتوقعة ما يلي: (أ) تخطيط وتقييم الإجراءات المتعلقة بالألغام لتسهيل استمرار عملية إزالة الألغام في المناطق المحدّدة؛ (ب) وإجراء عمليات مسح غير تقنية للمواقع ذات الأولوية، بما في ذلك المواقع الحساسة للتراث الثقافي في المنطقة العازلة؛ (ج) وتوفير الخبرة المتخصصة والتوجيه بشأن المسائل المتصلة بمخاطر المتفجرات وإدارة الذخائر؛ (د) وتقديم التوجيه التقني إلى اللجنة المعنية بالمفقودين بشأن مخاطر المتفجرات في مواقع دفنها؛ (هـ) وتوفير التدريب لتوعية موظفي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ الاستعراض الاستراتيجي للقوة أبرز ضرورة الاحتفاظ بالقدرات والخبرات الفنية في مجال خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها.

خامسا - الاستنتاجات

٣٩ - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع الخامس من تقرير أداء الميزانية (A/73/615). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٢٢ ٢٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٦٢٣ ٧٠٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٠ - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/73/738). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٤٠٠ ١٢٥ دولار من ٧٠٠ ٤١٠ ٥١ دولار إلى ٣٠٠ ٢٨٥ ٥١ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية، بناء على ذلك، بأن تخصّص الجمعية العامة مبلغا قدره ٣٠٠ ٢٨٥ ٥١ دولار للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بما في ذلك مبلغ قدره ٠٠٠ ٧٤٤ ٢٢ دولار يمول من التبرعات المقدّمة من حكومة قبرص (٠٠٠ ٢٤٤ ١٦ دولار) وحكومة اليونان (٠٠٠ ٥٠٠ ٦ دولار).

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/615)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/738)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.3)
- قرار الجمعية العامة ٣٠٠٠/٧١ و ٢٩٢/٧٢ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- قرار مجلس الأمن ٢٣٩٨ (٢٠١٨) و ٢٤٥٣ (٢٠١٩)